بيان صحافي صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان يحمّل فيه الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن حياة المعتقلين في السجون الإسرائيلية، ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوقف الإجراءات العقابية واحترام أحكام القانون الدولي*

٢٠٢١/٩/١٤

ينظر مركز الميزان لحقوق الإنسان بخطورة بالغة إلى الإجراءات العقابية التي اتخذتها سلطات الاحتلال بحق المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، على أثر قيام (٦) معتقلين في سجن جلبوع بانتزاع حريتهم بتاريخ ٢٠٢١/٩/٦م، أعادت تلك السلطات اعتقال (٤) منهم بعد عدة أيام، فيما أشارت المصادر الإعلامية إلى نقل المعتقل زكريا الزبيدي إلى مستشفى "رامبام" في حيفا جراء تعرضه للضرب.

ووفقاً لمتابعة المركز فقد عرضت سلطات الاحتلال المعتقلين الأربعة بتاريخ ٢٠٢١/٩/١١م على محكمة الصلح الإسرائيلية في مدينة الناصرة، والتي قررت تمديد توقيفهم حتى تاريخ ٢٠٢١/٩/١٩م، فيما أصدرت جهات التحقيق –المخابرات الإسرائيلية– أمراً بمنع المعتقلين الأربعة من الالتقاء بمحاميهم منذ اعتقالهم وحتى إصدار البيان.

هذا وأظهرت صور المعتقلين الأربعة التي تناقلتها وسائل الإعلام تعرضهم للضرب خاصة المعتقل زكريا الزبيدي، حيث لوحظ وجود كدمات على وجهه، يبدو أنها جراء تعرضه للضرب، كما ظهرت صعوبة في مشي المعتقلين الأربعة أثناء اقتيادهم من قبل الشرطة الإسرائيلية إلى السيارات، مما يُضاعف المخاوف من تعرضهم للتعذيب.

كما قامت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية باتخاذ إجراءات عقابية بحق جميع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، تمثلت في حرمانهم من حقهم في تلقي زيارة الأهل، حيث أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ٢٠٢١/٩/٩م عبر صفحتها الرسمية عن إبلاغها من قبل السلطات الإسرائيلية بإلغاء برنامج الزيارات العائلية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٢ وحتى ١٤ سبتمبر ٢٠٢١م.

كما شرعت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في حملة اقتحامات وتفتيش واسعة في السجون، وعزلت المعتقلين ونقلتهم إلى سجون أخرى، ومنعتهم من الاتصال بالهاتف العمومي، ومنعت الشراء من المقاصف (الكانتين)، وفي ضوء التقييدات المذكورة فإن المركز يخشى وقوع أنماط أخرى خطيرة من الاعتداءات بحق المعتقلين الفلسطينيين.

وبحسب نادي الأسير الفلسطيني فإن (٦) معتقلين في السجون الإسرائيلية يواصلون إضرابهم المفتوح عن الطعام، احتجاجاً على استمرار اعتقالهم الإداري، وهم: كايد الفسفوس

---

* **المصدر:** مركز الميزان لحقوق الإنسان

https://www.mezan.org/post/32506

المضرب عن الطعام منذ (٦٠) يومًا، ومقداد القواسمة (٥٣) يومًا، وعلاء الأعرج منذ (٣٥) يومًا، وهشام أبو هواش من لليوم (٢٧) على التوالي، ورايق بشارات لليوم (٢٢) وشادي ابو عكر لليوم (١٩).

وفي إطار المتابعة القانونية التي يُواصلها مركز الميزان، فإنه تقدم بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٣م بشكوى عاجلة إلى إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية والمستشار القانوني لإدارة مصلحة السجون، للمطالبة بوقف الإجراءات التعسفية كافة التي وقعت بحق المعتقلين الفلسطينيين، خاصة العزل الكيدي ووقف استخدام الهاتف العمومي، ومنع تلقي زيارة الأهل، ومنع شراء الاحتياجات (الكانتين)، والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان خاصة المتعلقة بالأشخاص المحرومين من حريتهم.

مركز الميزان يحمل دولة الاحتلال المسؤولية القانونية عن حياة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية خاصة المعتقلين الأربعة، بوصفها الدولة الحاجزة وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والتي تفرض مجموعة من الالتزامات، تسعى في جوهرها إلى الحفاظ على حياة الأشخاص المحميين وحمايتهم، وعدم جواز إخضاعهم للتعذيب باعتباره من بين المخالفات الجسيمة المحظورة بموجب المادة (١٤٧) من الاتفاقية.

ويرى المركز في الإجراءات العقابية التي فرضتها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين انتهاكاً خطيراً لأحكام المادة (٣٣) من الاتفاقية، والتي تقضي بعدم جواز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً، وحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب.

ويؤكد المركز على أن قرار جهات التحقيق الإسرائيلية منع المعتقلين الأربعة من الالتقاء بمحاميهم، إضافة إلى كونه ينتهك ضمانات المحاكمة العادلة، فإنه يُثير المخاوف حول تعرضهم للتعذيب، ومحاولة انتزاع اعترافاً منهم بالإكراه، وفي ذلك انتهاك خطير لأحكام القانون الدولي.

كما يشدد المركز على أن استمرار دولة الاحتلال في تبني سياسية الاعتقال الإداري فيه تجاوز خطير للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصة ضمانات المحاكمة العادلة، بالنظر إلى أن تلك السياسية تحرم المعتقلين من معرفة التهمة الموجهة إليهم، وتحول دون قدرتهم على مناقشة أدلة الاتهام، وبالتالي تقوّض قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويدعو الأجسام والهيئات المتخصصة القائمة على حماية حقوق الإنسان، التدخل العاجل وإلزام دولة الاحتلال على تمكين المعتقلين الأربعة من الالتقاء بمحاميهم وتقديم العلاج المناسب لهم، ووقف الإجراءات والعقوبات الجماعية بحق المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية واحترام أحكام القانون الدولي.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/